المغزى الاجتماعي للصراع في اليمن الديمقراطي:

الاحتلال البريطاني لعب دوراً اساسياً في إعاقة التطور في الشطر الجنوبي من اليمن

القضاء على التيارات البرجوازية اليمينية بدأ منذ عشية الاستقلال

الجمهورية الفتية صدت اعمال الغزو السعودي باستمرار بفضل التفاف الجماهير حول قيادتها الثورية

رئيس مجلس الرئاسة : الرفيق علي ناصر محمد

عضو مجلس الرئاسة: الرفيق عبد الفتاح اسماعيل

لكي يستطيع المرء معرفة مغزى الاحداث الدامية الاخيرة التي حصلت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، لا بد له ان يتابع طبيعة الصراع السياسي والاجتماعي الذي كان يجري في هذه الجمهورية الفتية التي انفردت من بين كل انظمة الحكم العربية في المشرق العربي وفي مغربه وفي شبه الجزيرة العربية ، في سعيها لتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي ، وللقضاء على كل اوضاع التخلف الاجتماعي والثقافي الموروثة من الحقبة الطويلة للاحتلال البريطاني ومن سيطرة النظام السلاطيني الاقطاعي بانتهاج نمط من الصراع ، لم تعرفه الاقطار العربية الاخرى ضد كل اعداء الثورة والتقدم الاجتماعي ، سواء على الصعيد الداخلي او العربي او العالمي ، جعل من هذه الثورة الوطنية الديمقراطية في طريق تحقيقها لاهدافها ومواصلة السير في طريق التقدم الاجتماعي ، تجربة ثورية متميزة ليس فقط على المستوى العربي بل وعلى المستوى العالمي .

الواقع الطبقي والاحتلال البريطاني

ان الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي من اليمن الذي حدث في الربع الاول من القرن التاسع عشر واستمر لفترة ١٣٩ عاما لعب دورا اساسيا في اعاقة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البقعة من الوطن العربي ، وشكل سندا لتمزيق وحدة الشعب اليمني تحت السيطرة الاقطاعية للسلاطين الذين كانوا يستمدون الدعم المعنوي والعسكري من الاحتلال البريطاني في مواجهة النضال التحرري الذي كانت تخوضه الجماهير الفلاحية اليمنية في الجنوب ضد الاستغلال المزدوج الذي تتعرض له من جانب الاقطاعيين والمحتلين الانكليز .

ان الاحتلال البريطاني الذي اتخذ من عدن ميناء رئيسيا لرسو اساطيله التجارية والحربية في طريقها الى الهند والمستعمرات البريطانية الاخرى في جنوب اسيا وتزويدها بمختلف الخدمات، كان مضطرا على استخدام اليد العاملة اليمنية في هذا الميدان وفي الخدمات التي تطلبها وجود القاعدة البريطانية العسكرية الكبرى في عدن ، وعلى خلق الطبقة العاملة اليمنية التي كانت تدير شؤون العمل في الميناء وتقدم الخدمات المختلفة في الثكنات العسكرية البريطانية ، مما ساعد على ظهور هذه الطبقة الثورية الجديدة التي كان لها نصيب كبير ومتنام في النضال الاقتصادي والسياسي ضد قوات الاحتلال ، وكثيرا ما كان يلتحم نضال الطبقة العاملة ضد سلطات الاحتلال البريطاني بنضال الفلاحين المناهض للاستغلال الاقطاعي السلاطيني في حركة ثورية موحدة مناهضة للتحالف الثنائي بين الاقطاع والاستعمار البريطاني مما ادى بانتقال النضال التحرري الوطني الى مستوى نوعي جديد كان مصدراً دائما لازعاج السلطات البريطانية وعاملا في زعزعة هيمنتها المطلقة على هذه البلاد .

ان الميزة الاساسية للطبقة العاملة في الجنوب اليمني في انها نشأت وتطورت في اطار المرافق الاقتصادية والمرافق العسكرية البريطانية ، وان نضالها الطبقي بمختلف اشكاله كان يتسم منذ البداية بطابع تحرري معاد لوجود الاحتلال البريطاني ، ذلك ان طريق التطور الاجتماعي الذي ادى الى بروز الطبقة العاملة اليمنية لم يرافقه ، بسبب السياسة الاستعمارية في تشويه الحياة الاقتصادية في هذا البلد ، تطور مماثل للبرجوازية اليمنية ، ولذلك فقد نشأ الوضع الذي يتميز بوجود بروليتاريا يمنية متجمعة في المرافق والمنشآت الاستعمارية الكبرى ، من غير وجود يذكر تقريبا لطبقة برجوازية متبلورة ولعلاقات رأسمالية كما هو الامر عليه في العديد من الاقطار العربية .

اما الفئة الوحيدة من البورجوازية التي وجدت لها طريقا مهيأ للتطور فهي البرجوازية الكمبرادورية من التجار ووكلاء الشركات الاجنبية والمستوردين والملاكين العقاريين ، التي ترتبط مصالحها ارتباطا عضويا بالسوق الرأسمالية الامبريالية وبالوجود الاستعماري في البلاد ، وهي بسبب من موقعها ومصالحها الاقتصادية هذه تقف موضوعيا الى جانب القوى المعادية لتحرر الشعب اليمني وتدخل كطرف في التحالف الاقطاعي الاستعماري الكمبرادوري المناهض لحركة التحرر الوطني اليمنية .

ان خصائص تطور القوى الطبقية في المجتمع اليمني تميزت بظهور طبقتين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية هما : « الفلاحون والبرجوازية الصغيرة في المدن ، والطبقة العاملة اليمنية الناشئة » ، بوصفهما الطبقتين الرئيسيتين في هذا المجتمع ، اما البورجوازية الوطنية فلم تكن قد تشكلت كطبقة متبلورة مما اضعف دورها في الحياة الاقتصادية وفي الحياة السياسية على خلاف البورجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وعلى خلاف من الطبقة العاملة ، مما اتاح لهتين الطبقتين الاجتماعيتين ممارسة ادوار نشيطة في الصراع السياسي والاجتماعي ضد كل من العلاقات الاقطاعية والوجود الاستعماري البريطاني في البلاد .

نشوء التنظيمات السياسية

وقد جسد تشكيل الجبهة القومية في ايار عام ١٩٦٣ التي تكونت من العناصر الثورية الديمقراطية بوصفها حزب البورجوازية الصغيرة الثورية التي يهمها تحقيق النصر على النظام الاقطاعي السلاطيني وتحرير البلاد من براثن الاحتلال البريطاني ، كما وجد الى جانب التنظيم السياسي البورجوازي الصغير ، تنظيم اخر عرف بـ (جبهة التحرير) الذي كان يمثل تطلعات الفئات البورجوازية الوسطية لاقامة نظام بورجوازي ليبرالي على الصورة الموجودة في بعض الاقطار العربية ، ولكن الطبقة العاملة اليمنية الفتية التي خاضت نضالا متعدد الاشكال الى جانب الطبقات الشعبية الاخرى ضد الاحتلال البريطاني ومن اجل مصالحها الاقتصادية النقابية ، واهدافها الوطنية التحررية ، لم تكن بعد قد افلحت في بناء حزبها الطبقي رغم بروز العديد من ممثليها في ميدان الحركة السياسية والنقابية ، وقيام منظمة «السلفي» للشبيبة بوصفها منظمة سياسية تتبنى نظرية الطبقة العاملة . ولذلك فقد اتخذ الصراع السياسي منذ بداية نشوء المنظمات السياسية وجهة رئيسية مناهضة للاقطاع والاحتلال فضلا عن نشوء الصراع بين قيادة البورجوازية الصغيرة الثورية متحالفة مع الطبقة العاملة متمثلة بالجبهة القومية ضد قيادة البورجوازية الوسطية اليمنية المتمثلة بجبهة التحرير حول قيادة الثورة اليمنية، وحول سبل تحقيق اهداف هذه الثورة ، ولقد تجلى هذا الصراع بتبني الجبهة القومية لاسلوب الكفاح الشعبي المسلح للانطلاق من القاعدة الفلاحية في الريف وتعميم هذا الاسلوب ليشمل المدن اليمنية ، بينما اقتصر نشاط جبهة التحرير على الوسائل والاساليب الليبرالية في العمل السياسي معتمدة بذلك على الفئات الوسطية في المجتمع اليمني من العناصر البورجوازية والتجار والمثقفين وبعض القادة النقابيين الاصلاحيين في الحركة النقابية ، وعلى الدعم العربي للبرجوازية العربية الحاكمة في بعض الاقطار العربية .

ولقد كانت سلطات الاحتلال البريطاني وقيادات الانظمة العربية تميل الى تسليم مقاليد امور البلاد بعد تصاعد الثورة اليمنية واقترابها من تحقيق النصر على النظام السلاطيني والوجود البريطاني المحتل الى ايدي قيادة جبهة التحرير ، غير ان تنامي الدور العسكري والسياسي والتفاف جماهير الشعب اليمني حول قيادتها ، اسقط في ايدي السلطات البريطانية المحتلة واضطرها للاعتراف بالجبهة القومية كطرف رئيسي في هذه الثورة ، وتحقق لليمن الجنوبية الاستقلال الذي اعلن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ على يد الجبهة القومية .

الحركة التصحيحية

ومما له دلالة خاصة في تعميق محتوى هذه الثورة التحررية الوطنية والمعادية للاقطاع و الاستعمار وفي بروز طابعها الشعبي ، انها لم تقتصر في توجيه ضربتها نحو عناصر الاقطاع وقوى الاحتلال البريطاني ، وانما اجهزت في خضم هذا الصراع وفي عشية انتصارها على التيارات البورجوازية اليمينية والقوى الوسطية المتذبذبة ، وعملت على ازاحتها من الميدان السياسي ، مما اعطى الثورة قوة دفع للسير قدما في تحقيق اهدافها التحررية والديمقراطية .

واذا كان قد تحقق لهذه الثورة توجيه ضربات متتالية الى نفوذ العناصر البورجوازية اليمينية والوسطية ، والى حزبها السياسي « جبهة التحرير » ، فقد تأتى عليها لكي تواصل الثورة

عضو مجلس الرئاسة : الرفيق صالح مطيع

مسيرتها في تحقيق اهدافها التحررية الديمقراطية وتنهض بالمجتمع اليمني من اوضاع التخلف وان تتصدى للنفوذ السياسي والفكري للطبقات الوسطية من البورجوازية داخل المجتمع اليمني وفي صفوف الجبهة القومية نفسها بل في المراكز العليا من قيادة هذه الجبهة وفي قيادة الدولة وقد تمثل هذا التيار اليمني الاصلاحي بقيادة « قحطان الشعبي » رئيس الجمهورية الذي كان يطمح في بناء نظام على الصورة التي تقوم عليها انظمة الحكم البورجوازية الوطنية في بعض الاقطار العربية ، وكان مثله الاعلى النظام المصري . الامر الذي دفعه لكبح الاتجاهات اليسارية وعزلها عن مراكز المسؤولية الاساسية في اجهزة الدولة ، معتمدا في ذلك على ما ورثته ، الدولة الجديدة من مخلفات الاجهزة الحكومية والادارية لعهد الاستعمار البريطاني ، ولا سيما على كبار ضباط الجيش الذي انشأته السلطات البريطانية المحتلة . غير ان التيار اليساري الذي كان يمثل طموحات الجماهير الفقيرة من الفلاحين اليمنيين والبورجوازية الصغيرة في المدن فضلا عن الطبقة العاملة اليمنية التي تطمح بالسير بالثورة الوطنية الديمقراطية ليس فقط في طريق تحقيق مهماتها الوطنية والديمقراطية تحقيقا جذريا بل والانتقال بها نحو آفاق التحولات الاشتراكية ، استطاع هذا التيار اليساري اعتمادا على دعم القوى الطبقية الاساسية للثورة من حسم الصراع مع التيار اليميني لمصلحة هذه الجماهير وعزل العناصر والقيادات اليمينية وعلى رأسها قحطان الشعبي من مراكز القيادة في الحزب والدولة . ولقد حققت الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن في اعقاب ما يعرف بالحركة التصحيحية التي قامت في ٢٢ حزيران ١٩٦٩ مواقع جديدة في مسيرة تطورها في مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كان من ابرزها اعادة تشكيل اجهزة الدولة والاجهزة الادارية ولا سيما المؤسسات العسكرية ، الجيش والشرطة ، وقوى الامن الداخلي وتشكيل الميليشيا الشعبية المسلحة على النحو الذي يعبر عن مصالح القوى الطبقية المتحالفة التي يهمها انجاز مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ولا سيما منها الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين . وقد سارعت الدولة بتنفيذ خطط التنمية الصناعية وتوسيع رقعة الاراضي الزراعية بما رافقها من انشاء مزارع الدولة النموذجية ونشر الزراعة التعاونية ونشر التعليم وتوفير المزيد من المستشفيات وتحسين الخدمات الطبية والوقائية لجماهير الشعب التي كانت محرومة منها في عهود السيطرة الاقطاعية الاستعمارية على البلاد.

الصمود في وجه الرجعية

وتمكنت الجمهورية الفتية من التصدي لكل اعمال الغزو السعودي الرجعي وحملات تدخل المرتزقة التي نظمتها الرجعية العربية في شبه الجزيرة العربية ضد هذا النظام التقدمي والحقت بها هزائم متكررة بفضل التفاف الجماهير حول قيادتها الثورية .

كما استطاعت السلطة الوطنية الديمقراطية التي تقود المجتمع والدولة ان تحقق خطوات ملموسة في ميدان بناء علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع دول المنظومة الاشتراكية ولا سيما منها الاتحاد السوفياتي ، لعبت دوراً هاما في تعزيز النهج التقدمي للثورة .

وقد تحقق تحول هام فيما يتعلق بتطوير التنظيم السياسي (الجبهة القومية) الذي يقود